

Distr.: General
21 June 2010
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون
البند ٢٣ من جدول الأعمال
مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

رسالة مؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومي، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه النشرة الصحفية التي أصدرتها حكومة جمهورية الأرجنتين يوم أمس ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، بمناسبة "يوم تأكيد حقوق الأرجنتين في جزر مالفيناس والقطاع القطبي الجنوبي" (انظر المرفق). وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٢٣ من جدول الأعمال بشأن مسألة جزر مالفيناس.

(توقيع) خورخي أرغويو
السفير
الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

نشرة صحفية

يوم تأكيد سيادة الأرجنتين على جزر مالفيناس

بوينس آيرس، ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠

في ١٠ حزيران/يونيه، الذي يوافق يوم "تأكيد حقوق الأرجنتين في جزر مالفيناس والقطاع القطبي الجنوبي"، تحتفل الأمة الأرجنتينية بذكرى إنشاء "القيادة السياسية والعسكرية لجزر مالفيناس والجزر المتاخمة لكيب هورن في المحيط الأطلسي" عام ١٨٢٩، وذلك بمرسوم أصدره العميد مارتين رودريغيز، حاكم مقاطعة بوينس آيرس بالنيابة.

وقد حرصت جمهورية الأرجنتين منذ قيامها كدولة مستقلة، على أن تُظهر من خلال إجراءات الحكومة، ممارستها للسيادة الفعلية على الأقاليم الجنوبية والمناطق البحرية التي ورثتها عن إسبانيا.

وظلت الحكومة تؤكد حقوقها الشرعية في الجزر وسعت إلى كفالة احترام القوانين لكي تحمي بأفضل وجه أنشطة السكان الأرجنتينيين وغير الأرجنتينيين الذين أقاموا في الجزر. وبذلك أنشئ الإطار المؤسسي المناسب للمساعدة التي قام بها حاكم جزر مالفيناس، د. لويس فيرنت.

وانقطع مسار هذه الممارسة الفعلية للسيادة في ٣ كانون الثاني/يناير ١٨٣٣، عندما احتلت القوات البريطانية جزر مالفيناس، وطردت منها الأرجنتينيين المستقرين هناك من سكان وسلطات، وأحلت محلهم رعايا بريطانيين.

ولم يقبل شعب الأرجنتين وحكومتها قط هذا العمل القائم على القوة؛ وهما يؤكدان اليوم الولاية التاريخية المكرسة في الحكم المؤقت الأول من الدستور الوطني، والتمثلة في تصميمهما الدائم والثابت على استعادة السيادة الكاملة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وذلك بالطرق السلمية القائمة على المفاوضات الدبلوماسية. ويشكل هذا الهدف سياسة من سياسات الدولة، كما يستجيب للرغبة الجماعية لشعب الأمة الأرجنتينية.

وفيما يتعلق بالحالة الراهنة الناجمة عن الأنشطة الانفرادية غير القانونية من تنقيب عن المواد الهيدروكربونية واستغلالها في المنطقة التي تحتلها المملكة المتحدة بصورة غير مشروعة، تؤكد حكومة الأرجنتين مجدداً أنها تنفرد بسلطة تحديد الشروط التي تنظم الأنشطة المتصلة بالمواد الهيدروكربونية في مناطق الجرف القاري الأرجنتيني. ومن ثم، فإن أي قرار يقضي بالإذن لإجراء الأنشطة المشار إليها ولا يكون صادراً عن الحكومة الأرجنتينية يشكل عملاً غير مشروع في القانون الأرجنتيني والقانون الدولي على حد سواء.

وتحظى مطالبة الأرجنتين بهذه الأقاليم والمناطق البحرية الجنوبية بدعم بلدان منطقتنا. كما أن منظمات ومحافل دولية شتى أبرزها منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة الدول الأمريكية، ومؤتمرات القمة الإيبيرية الأمريكية، ومنظمة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، ومؤتمرات القمة المشتركة بين أمريكا الجنوبية والبلدان العربية، ومؤتمر القمة المشترك بين أمريكا الجنوبية وأفريقيا، ومجموعة ريو، ومؤتمر قمة أمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي، تعترف جميعها بوجود نزاع على السيادة وتحت الطرفين على استئناف المفاوضات.

ومرة أخرى تكرر حكومة جمهورية الأرجنتين اليوم تأكيد استعدادها الدائم لاستئناف المفاوضات بهدف التوصل إلى حل سلمي ونهائي لنزاع السيادة في مسألة جزر مالفيناس. وللأسف، فإن الرفض الذي تبديه المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية حتى الآن يُدسم حالة استعمارية تتنافى مع روح العصر ولا تتماشى مع تطور الزمن.